مُعوّقات تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا في ظل إعادة إنتاج السلطة من داخل المنظومة المتهمة بانتهاكات حقوق الإنسان

إعداد: شيار زعيم عيسى

باحث دكتوراه في الجامعة الإسلامية في لبنان

المُقدّمة

برز مفهوم العدالة الانتقالية في السنوات الأخيرة كأحد أهم الآليات التي تعتمدها المجتمعات الخارجة من فترات صراع مسلح أو حكم استبدادي، بهدف تجاوز الماضي وفتح صفحة جديدة قائمة على العدالة والمصالحة [1]. ويُنظر إليها بوصفها حلاً قانونياً وإنسانياً يسعى إلى معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال مسارات متنوعة، تبدأ بالمحاسبة وكشف الحقيقة، وتصل إلى إصلاح المؤسسات وجبر الضرر [2].

وفي السياق نفسه تُعدّ العدالة الانتقالية أداة قانونية وسياسية مركزية لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تحدث في سياق النزاعات المسلحة والأنظمة الاستبدادية، حيث تهدف إلى تحقيق العدالة من خلال المحاسبة والاعتراف بالضحايا وإصلاح المؤسسات وضمان عدم تكرار الانتهاكات مستقبلاً [3]. وتُعتبر العدالة الانتقالية خطوة أساسية نحو بناء السلام والاستقرار في المجتمعات التي تعاني من آثار النزاعات أو الديكتاتوريات، إذ تمثل جسراً بين مرحلة الصراع ومراحل السلام الدائم [4].

ففي سوريا، برزت تعقيدات كبيرة في تطبيق العدالة الانتقالية بسبب استمرار هيمنة المنظومة الحاكمة المتهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة على مؤسسات الدولة، فهذه البيئة السياسية والأمنية المعقّدة تعيق بشكل كبير جهود تنفيذ العدالة الانتقالية، وتطرح تساؤلات قانونية وسياسية حول مدى إمكانية تطبيقها في ظل وجود قوى سياسية وأمنية متداخلة تسيطر على مفاصل الحكم [5].

إضافةً إلى ذلك، تُشكّل الصراعات الاجتماعية العميقة، خاصةً الطائفية، عائقاً أمام بناء توافق وطني واسع يسمح بإنجاح برامج العدالة والمصالحة، حيث تتشابك هذه الصراعات مع الانقسامات

---

[1] زينب محمد صالح: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وآليات تطبيقهما في المجتمع العراقي. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية. العدد16، 2014، ص1.

[2] عمر عبد الحميد عمر: مفهوم العدالة الانتقالية من وجهة نظر القانون الدولي العام. مجلة جامعة تكريت للحقوق. المجلد 4، العدد 2، 2019، ص 207.

[3] سامي ناصر: العدالة الانتقالية: مفاهيم وأدوات. دار النهضة العربية. بيروت، 2018، ص5.

[4] خالد المصري: العدالة الانتقالية وبناء السلام في الدول العربية. مجلة الدراسات السياسية والقانونية. العدد 15، 2020، ص 45.

[5] رانيا العلي: التحديات القانونية للعدالة الانتقالية في سوريا. مجلة القانون الدولي. العدد2019،9، ص 120-145.

السياسية لتزيد من تعقيد الوضع السوري وتحدُّ من فرص المصالحة [6]. وفي ظل هذا الواقع، تظهر الحاجة المُلحّة لدراسة وتحليل معوّقات تطبيق العدالة الانتقالية من منطلق قانوني وسياسي واجتماعي، بهدف تقديم رؤى قانونية تساعد في تطوير آليات فعّالة تعزز من فرص العدالة والمصالحة.

أولاً: أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول فهم الموانع الحقيقية التي تعيق تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا، لا سيما في ظل استمرارية سيطرة المنظومة التي ارتكبت الانتهاكات على مؤسسات الدولة، إلى جانب التداعيات الاجتماعية الطائفية التي تؤثر في مسارات المصالحة الوطنية.

تنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى تحليل علمي قانوني للواقع السوري الراهن، في ظل غياب أفق واضح لتحقيق العدالة الانتقالية، وتحوّل مؤسسات الدولة من أدوات إنفاذ القانون إلى أدوات قمعية، تخدم إعادة إنتاج السلطة نفسها التي تورّطت في النزاع.

وتأتي أهمية الدراسة كذلك بعد صدور المرسوم الجمهوري رقم (20) بتاريخ 17 أيار 2025، القاضي بتأسيس "**الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية**"، تنفيذاً للمادة (49) من الإعلان الدستوري المؤقّت الصادر في 13 آذار 2025، والتي نصّت على إنشاء هيئة مستقلة تُعنى بإطلاق مسار العدالة الانتقالية، وجاء في ديباجة المرسوم أنّ العدالة الانتقالية تُعدُّ ركيزة أساسية لبناء دولة القانون وتحقيق المصلحة الوطنية، وقد أُنيط بالهيئة الاختصاص الحصري في هذا الملف، مع منحها الاستقلال المالي والإداري، إلّا أنّ السياق السياسي الراهن، وهيمنة الأجهزة الأمنية، تُضعف إمكانية تفعيل دور الهيئة فعلياً، وتحصرها في نطاق رمزي دون أثر واقعي، خاصةً في ظل انعدام آليات الرقابة القضائية الحقيقية.

ثالثاً: أهداف الدراسة: تتمثل أهداف البحث في:

1- التعريف بمفهوم العدالة الانتقالية وأهميتها في السياق السوري.
2- استعراض الأدوات القانونية المستخدمة في تنفيذ العدالة الانتقالية.
3- تحليل المُعوّقات القانونية والسياسية الناجمة عن استمرار هيمنة المنظومة الأمنية والسياسية.
4- دراسة تأثير الصراعات الاجتماعية الطائفية والعرقية على فرص تطبيق العدالة الانتقالية.
5- تقديم توصيات عملية لتعزيز فرص تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية في سوريا.

---

[6] محمد حسن: الصراعات الاجتماعية وتأثيرها على بناء الدولة في سوريا. دار الفكر العربي، القاهرة، 2022، ص 28.

رابعاً: إشكالية البحث: تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

كيف تؤثر عمليات إعادة إنتاج السلطة داخل المنظومة المتهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة في سوريا على إمكانية تطبيق العدالة الانتقالية؟ وما هو دور الصراعات الطائفية والعرقية في تعقيد جهود المصالحة الوطنية وتحقيق العدالة؟

خامساً: منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القانوني، من خلال مراجعة الأدبيات القانونية المحلية والدولية، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتقارير منظمات حقوق الإنسان مثل "هيومن رايتس ووتش" و"العفو الدولية"، بالإضافة إلى استعراض السياسات والقرارات ذات الصلة، وتحليل السياق السياسي والاجتماعي السوري بهدف تقديم صورة شاملة لمعايير نجاح أو فشل تطبيق العدالة الانتقالية.

سادساً: خطة البحث:

المبحث الأول: **الإطار النظري والقانوني للعدالة الانتقالية في سوريا**، وذلك من خلال ثلاثة مطالب: المطلب الأول: **تعريف العدالة الانتقالية.** المطلب الثاني: السياق السوري للعدالة الانتقالية. أما المطلب الثالث: **أدوات العدالة الانتقالية القانونية.**

أما المبحث الثاني: **معوقات تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا**، وذلك من خلال مطلبين: المطلب الأول: **استمرار هيمنة المنظومة الأمنية والسياسية وتداخلها مع آليات العدالة الانتقالية.** المطلب الثاني: **التأثيرات الاجتماعية والصراعات الطائفية والعرقية كعوائق أمام تنفيذ العدالة الانتقالية.**

المبحث الأول: الإطار النظري والقانوني للعدالة الانتقالية في سوريا:

العدالة الانتقالية هي مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية التي تُنفّذ بعد فترات النزاع أو الحكم القمعي، بهدف تحقيق العدالة، وكشف الحقيقة، وضمان عدم تكرار الانتهاكات، وتشمل هذه التدابير، المساءلة الجنائية من خلال محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكشف

الحقيقة من خلال لجان الحقيقة أو آليات أخرى لتوثيق ما جرى من انتهاكات[7]. وأيضاً جبر الضرر أي التعويض المادي والمعنوي للضحايا، وإصلاح المؤسسات خاصةً الأمن والقضاء، لضمان عدم تكرار الانتهاكات، والحفاظ على سردية الضحايا والاعتراف بهم [8].

فالعدالة الانتقالية ليست محصورة بإطار قانوني محدد، لكنها تستند إلى قواعد القانون الدولي، خاصة، القانون الدولي الإنساني – اتفاقيات جنيف، البروتوكولات الإضافية –، والقانون الدولي لحقوق الإنسان – العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان –، والقانون الجنائي الدولي – نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية – [9].

انطلاقًا من هذه المعطيات، يتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: **تعريف العدالة الانتقالية.**

المطلب الثاني: **السياق السوري للعدالة الانتقالية.**

أما المطلب الثالث: **أدوات العدالة الانتقالية القانونية.**

المطلب الأول: تعريف العدالة الانتقالية:

إنَّ للعدالة الانتقالية مفهوم قانوني وسياسي متعدد الأبعاد، يشير إلى مجموعة الإجراءات والآليات التي تتخذها المجتمعات في فترات الانتقال من النزاع أو الاستبداد إلى نظام حكم مستقر يرتكز على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون [10].

---

[7] تامر محمد محمد صالح: ذاتية المساءلة الجنائية كأحد آليات العدالة الانتقالية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية؟. العدد 56، 2014، ص1027.

[8] رسل علي والي، بسمة رحمن عودة، العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد العام 2003. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية. المجلد 3، العدد41، 2021، ص720.

[9] إياد يونس محمد الصقلي، عامر عبد الله الجبوري، العدالة الانتقالية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية. المجلد 5، العدد18، 2016، ص227. وفاطمة بوخاري، بوزيان مكلكل، العدالة الانتقالية في القانون الدولي، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 11، العدد1، 2020، ص339.

[10] إبراهيم شاكر محمود الجبوري: نطاق الجرائم الدولية التي تتناولها العدالة الدولية ومعوقات تطبيقها. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. المجلد 11، العدد40، 2014، ص286. وعماد رزيك عمر: تحديات العدالة الانتقالية في المجتمعات المنقسمة – الدروس المستفادة. مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين. العدد 63، 2020، ص 306.

تهدف هذه العدالة إلى معالجة الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في الماضي، من خلال تحقيقات موضوعية، ومحاكمات عادلة، وتعويضات للضحايا، فضلاً عن إصلاحات مؤسسية تضمن عدم تكرار الانتهاكات [11].

وقد عرّفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها: "عملية تساعد المجتمعات الخارجة من الصراعات أو الحكم الاستبدادي على التعامل مع إرث واسع من انتهاكات حقوق الإنسان، عبر تدابير تشمل التحقيق والمساءلة، وتخليد ذكرى الضحايا، والتعويض، وضمان عدم التكرار" [12].

وفي تعريف آخر أكثر شمولية، تُعرّف بأنّها "عملية شاملة تُبنى على مبادئ الإنصاف، وتُعنى بتصحيح علاقة الدولة بمواطنيها بعد فترات القمع، من خلال آليات قانونية واجتماعية تضمن العدالة والمصالحة الوطنية" [13].

وتُعرّف أيضاً بأنّها: "مجموعة من التدابير القانونية والسياسية والاجتماعية التي تسعى لتحقيق المصالحة الوطنية وإرساء دولة القانون بعد فترات من النزاعات أو الحكم الاستبدادي، وتتضمن كشف الحقيقة، والمساءلة، والتعويض، وإصلاح المؤسسات المتضررة".

من زاوية أخرى تشير الاجتهادات القضائية العربية والدولية إلى ضرورة أن تتسم العدالة الانتقالية بالاستقلالية والحيادية، وأن تضمن مشاركة المجتمعات المتضررة في عمليات تحقيق العدالة والمساءلة، لضمان مصداقية العملية وإحقاق حقوق الضحايا [14].

---

[11] يوسف عناد زمل وزينب محمد صالح: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية. العدد21، 2016، ص229.

[12] يراجع: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مفهوم العدالة الانتقالية وأدواتها. نيويورك، 2010. وعامر حادي عبد الله الجبوري: العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها. دار العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص24. وسليم حميداني وسهام عباس: نحو نموذج موحد للعدالة الانتقالية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد74، 2021، ص194.

[13] أحمد صادق صبحي: العدالة الانتقالية وآليات المصالحة الوطنية. دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص24.

[14] عمر عبد الحميد عمر: مفهوم العدالة الانتقالية من وجهة نظر القانون الدولي العام. مجلة تكريت للحقوق، السنة 4، المجلد 4، العدد2، 2019، ص212.

بذلك، فإنّ العدالة الانتقالية ليست مجرد مفردة قانونية بل إطار شامل يجمع بين العدالة الجنائية، وإصلاح المؤسسات، وحماية حقوق الإنسان، وذلك لتعزيز الوحدة الوطنية في مرحلة ما بعد النزاع [15].

وعليه تكتسب هذه التعريفات أبعاداً عملية واضحة عند إسقاطها على الواقع السوري، الذي شكّل مسرحاً لانتهاكات متعددة من أطراف مختلفة، منها النظام البائد، والجماعات المسيطرة على الحكم والقوات الأجنبية.

المطلب الثاني: السياق السوري للعدالة الانتقالية:

منذ عام 2011، وثّقت اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن سوريا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت الإعدامات الميدانية، والقصف العشوائي، واستخدام الأسلحة المحظورة، والتعذيب الممنهج، والإخفاء القسري، وأيضاً جرائم الاغتصاب، حيث ارتكب النظام السوري البائد القسم الأكبر منها، مستهدفاً مناطق مدنية بالكامل، ومنتهكاً حقوق عشرات الآلاف من المعتقلين، بمن فيهم النساء والأطفال[16].

وفي الوقت ذاته، مارست الجماعات المسلحة المتطرفة (مثل داعش) أنماطاً مشابهة من الجرائم، شملت التهجير القسري، واستهداف الأقليّات، وفرض أنظمة قهرية دينية، وتجنيد الأطفال، دون أي التزام بالمواثيق الدولية [17].

كما ارتكبت الفصائل المسلحة الموالية لتركيا – والمسيطرة على الحكم الآن – انتهاكات مروعة في مناطق ذات غالبية كردية، ولا سيما في مدينة عفرين بعد احتلالها في 2018، حيث أُجبر آلاف السكان على النزوح، وتم نهب ممتلكاتهم، وتوطين عائلات بديلة، ما يُعد تغييراً ديمغرافياً قسرياً [18].

---

[15] عبد العزيز عليوي عبد: العدالة الانتقالية وأثرها في تعزيز التعايش السلمي في العراق. مجلة الدراسات الدولية. العدد 81، 2020، ص117.

[16] تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن سوريا: حول انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا 2011–2023، جنيف، 2023.

[17] تقرير المرصد السوري لحقوق الإنسان: حول الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة في سوريا. دمشق، 2022.

[18] يراجع: شيار زعيم عيسى: التغير الديمغرافي في المناطق المحتلة في ضوء القانون الدولي الإنساني: شمال سوريا أنموذجاً. دار هاتريك للنشر والتوزيع، ط1، 2024.ص27. ومركز توثيق حقوق الإنسان في شمال شرق سوريا: تقرير حول الانتهاكات في عفرين 2018–2021. قامشلو، 2022.

كل هذه الوقائع تُبرز ضرورة تطبيق عدالة انتقالية شاملة في سوريا، تُراعي تنوع الضحايا، وتُحمّل المسؤولية لكل طرف متورط، دون انتقائية أو تسيّس، فالعدالة الانتقالية في سوريا لا يمكن أن تكون نموذجاً مستورَداً، بل يجب أن تُبنى على الخصوصية المجتمعية السورية، وتُعزز من خلالها المصالحة الوطنية القائمة على الاعتراف المتبادل بالمعاناة.

المطلب الثالث: أدوات العدالة الانتقالية القانونية:

تُمارس العدالة الانتقالية عبر حزمة من الأدوات القانونية المتكاملة، تهدف إلى معالجة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وضمان حقوق الضحايا، وتحقيق المصالحة الوطنية ضمن إطار مؤسسي واضح [19].

وفي السياق السوري، أُنيطت بهذه المهام الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية المُحدثة بموجب المرسوم الجمهوري رقم (20) الصادر بتاريخ 17 أيار 2025، تنفيذاً لأحكام المادة (49) من الإعلان الدستوري المؤقّت، والتي أرست القاعدة الدستورية لإنشاء مسار عدالة انتقالية شامل.

وتشمل أدوات العدالة الانتقالية القانونية، كما اعتمدها التشريع السوري المؤّقت، ما يلي:

1- **المساءلة القضائية والمحاسبة الجنائية:** تُمثل أداة مركزية، تسعى الهيئة من خلالها إلى تمكين القضاء من فتح ملفات الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في ظل النظام السابق، ولا سيما جرائم القتل خارج القانون، والتعذيب، والإخفاء القسري، على أن تُراعى الضمانات القضائية المكفولة دستورياً، ويتكامل ذلك مع اختصاص الهيئة في التنسيق مع الجهات القضائية المختصة، وتقديم الملفات المدعمة بالأدلة، وفق ما أعلنه رئيس الهيئة عند تشكيلها [20].

2- **كشف الحقيقة وضمان الحق في المعرفة:** وهو حق جوهري نصّت عليه تجارب العدالة الانتقالية المقارنة، وتُمارسه الهيئة في الحالة السورية من خلال اعتماد لجان مستقلة لتقصّي الحقائق، وجمع الشهادات من الضحايا وذويهم، وتوثيق الانتهاكات، بما يضمن حفظ الذاكرة الوطنية، ومنع تكرار الجرائم مستقبلاً [21].

---

[19] سعاد خوجة، العدالة الانتقالية: أطروحة دكنوراه في القانون العام مقدمة إلى جامعة الإخوة منتوري قسنطينة. الجزائر، 2017، ص45.

[20] المرسوم الجمهوري رقم (20) بتاريخ 17 أيار/مايو 2025، المتعلق بتشكيل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية.

[21] محمد الجبري: العدالة الانتقالية والحق في الحقيقة: دراسة مقارنة. بيروت: دار المنظومة العربية، 2023، ص112.

3- **جبر الضرر والتعويض:** نصّ المرسوم التأسيسي للهيئة على أنّ من مهامها "ضمان حقوق الضحايا"، وهو ما يشمل التعويض المادي والمعنوي، وردّ الاعتبار، والإدماج الاجتماعي، وتُكلّف الهيئة بوضع آليات لذلك ضمن النظام الداخلي الذي يصدر لاحقاً، بما يُراعي خصوصية كل فئة من الضحايا [22].

4- **الإصلاح المؤسسي:** ويهدف إلى تفكيك المنظومة القمعية التي ارتكبت الانتهاكات، من خلال تطهير المؤسسات الأمنية والقضائية والإدارية من العناصر المتورطة، ويُنتظر أن تمارس الهيئة هذا الدور بالتنسيق مع مجلس الوزراء وهيئات الرقابة، وفقاً لصلاحياتها الإدارية المستقلة الممنوحة لها في المرسوم[23].

5- **المشاركة المجتمعية والمشورة:** وقد أشار رئيس الهيئة في أول تصريح رسمي له إلى الاستعانة بـ "مجلس استشاري عن الضحايا واختصاصيين في الأدلة الجنائية"، وهو ما يُعدّ إقراراً ضمنياً بأداة المشاركة المجتمعية كأداة من أدوات العدالة الانتقالية، تضمن شفافية المسار ومصداقيته أمام الرأي العام.

يمكن القول إنّ الهيئة الوطنية السورية للعدالة الانتقالية، وفقاً للنصوص الدستورية والمرسوم الجمهوري، تملك الإطار القانوني والمؤسسي لتفعيل أدوات العدالة الانتقالية كافةً، بما يُلبّي تطلعات الضحايا ويُسهم في بناء مسار وطني للعدالة يعالج مآسي الماضي دون الإضرار بمستقبل الدولة.

ومع ذلك، تكشف التجارب الميدانية، خصوصاً في مناطق مثل الساحل السوري، عن فجوة كبيرة بين الإطار القانوني النظري والتطبيق العملي، فقد شهدت قرى وبلدات في ريف اللاذقية وطرطوس حملات انتقامية واشتباكات دامية بين الفصائل المسيطرة على الحكم، وعناصر سابقة في الأجهزة الأمنية، أسفرت عن سقوط عشرات القتلى من المدنيين، إلى جانب توثيق حالات خطف وتعذيب وتصفية ميدانية بدوافع طائفية وسياسية [24].

الأمر الأكثر تعقيداً هو تورط أجهزة الدولة والسلطة الجديدة نفسها في هذه الانتهاكات، إذ تواصل بعض الأجهزة الرسمية وقوات الأمن تنفيذ جرائم ضد المدنيين أو التغاضي عنها، كما حدث في

---

[22] خليل الزعبي: إصلاح مؤسسات الدولة بعد النزاع: دراسة قانونية في ضوء التجارب العربية. القاهرة: المركز العربي للعدالة، 2022، ص88.

[23] المرسوم الجمهوري رقم (20) بتاريخ 17 أيار/مايو 2025، المتعلق بتشكيل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية.

[24] تقرير منظمة العفو الدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان في الساحل السوري، 2023.

محافظة السويداء في يوليو 2025، حيث ارتكبت قوات تابعة لوزارة الدفاع والأمن العام، بالتعاون مع مجموعات عشائرية مسلّحة، مجازر مروعة راح ضحيتها أكثر من ألف قتيل بينهم مدنيون من الطائفة الدرزية [25].

وفي السياق ذاته، تمثل أحداث حيي الشيخ مقصود والأشرفية في مدينة حلب نموذجاً واضحاً لسياسات مخطط لها مسبقاً تستهدف المكوّن الكُردي، ضمن إطار منظّم يعكس مسؤولية الدولة عن أفعال منسقة ومتعمدة، ويُظهر هذا النمط من التصعيد انحرافاً خطيراً في سلوك مؤسسات السلطة عن التزاماتها القانونية، بما يقتضي إدراج تلك الوقائع ضمن آليات العدالة الانتقالية لضمان المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب [26].

هذا التداخل بين السلطة الجديدة والجرائم يخلق حالة من إفلات شبه كامل من العقاب، ويُضعف بصورة جذرية فعالية العدالة الانتقالية، خاصةً عندما تُمارس بشكل انتقائي وفق حسابات سياسية وميدانية وليس على أساس قانوني صارم.

ومن ناحية أخرى تُطرح هنا تساؤلات جوهرية حول جدوى وجود الهيئة الوطنية في ظل هذه الظروف، إذ يتضح أنّ استمرار هذه الانتهاكات وانتقالها من النظام السابق إلى النظام الجديد دون مساءلة حقيقية يعكس محدودية الإرادة السياسية وانعدام الضمانات التنفيذية للعدالة. لذا، لا يمكن للعدالة الانتقالية أن تتحقق فعلياً إلا عبر تعزيز استقلالية الأجهزة القضائية، وضمان محاسبة جميع الأطراف دون استثناء، ودعم المجتمع المدني والجهات الدولية المستقلة لضمان الرقابة والشفافية[27].

---

[25] تقرير المرصد السوري لحقوق الإنسان، بتاريخ 21 تموز 2025: المرصد: أكثر من 1000 قتيل في أعمال العنف بالسويداء، منشور على الموقع الرسمي:

https://www.syriahr.com

[26] يراجع: المرصد السوري لحقوق الإنسان، شبكة روداو ديجيتال، 7تشرين الأول 2025.https://www.rudawarabia.net/

[27] مركز دمشق لحقوق الإنسان: تحليلات قانونية حول العدالة الانتقالية في سوريا، 2024.

إنّ هذا الواقع يُفرغ أدوات الهيئة، مثل المساءلة القانونية وكشف الحقيقة وضمان عدم التكرار، من أي مضمون عملي، ويؤكّد أنّ الإرادة السياسية ما زالت رهينة الأجهزة الأمنية والعسكرية، وليست منسجمة مع مبادئ العدالة الانتقالية التي التزمت بها الدولة نظرياً [28].

المبحث الثاني: مُعوّقات تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا:

تُواجه العدالة الانتقالية في سوريا تحدّيات جوهرية تتجاوز مُجرّد غياب البنية القانونية أو المؤسساتية، لتصل إلى أعماق التركيبة السلطوية التي تسيطر على مفاصل الدولة والمجتمع. فبعد أكثر من عقد على النزاع، لا تزال البيئة السورية غير مهيأة لتطبيق هذا النمط من العدالة، نتيجةً لاستمرار المنظومة الأمنية والسياسية في الإمساك بالسلطة، وتجاهلها التام لمبدأ المحاسبة أو إقرار الحقائق.

وفي السياق نفسه، فإنّ غياب الانتقال السياسي، ورفض السلطات الحاكمة لأي مقاربة تُفضي إلى تفكيك نظام الإفلات من العقاب، انعكس سلباً على إمكانات إنشاء مؤسسات مستقلة تتولى التحقيق والمساءلة. كما ساهمت الانقسامات الاجتماعية، وتفكك النسيج الوطني نتيجة النزاعات الطائفية والعرقية، في تعميق الشروخ المجتمعية، ما أعاق بناء توافق وطني حول معايير العدالة والإنصاف[29].

وقد أكّدت تقارير أممية متكررة أنّ جميع الأطراف في النزاع السوري، فشلت في ضمان الحد الأدنى من آليات المحاسبة المحلية أو التمهيد لعدالة شاملة، الأمر الذي يهدّد بإعادة إنتاج الانتهاكات في أي مرحلة لاحقة.

انطلاقاً من هذه المعطيات، يتناول هذا المبحث أبرز **معوّقات العدالة الانتقالية في سوريا**، مركّزاً في مطلبه الأول على **استمرار هيمنة المنظومة الأمنية والسياسية**، ثم في مطلبه الثاني على **التأثيرات الاجتماعية والصراعات الداخلية التي تقف حائلاً دون إنجاح هذا المسار**.

---

[28] تقرير المرصد السوري لحقوق الإنسان: "المرصد: أكثر من 1000 قتيل في أعمال العنف بالسويداء، 2025/07/21، www.syriahr.com.

[29] خالد عبد الله علي، فتحي محمد الحياني: آليات تقييد مبدأ عدم الإفلات من العقاب خلال فترة العدالة الانتقالية. مجلة دراسات إقليمية. السنة 15، العدد48، 2021، ص229.

المطلب الأول: استمرار هيمنة المنظومة الأمنية والسياسية وتداخلها مع آليات العدالة الانتقالية:

تُعاني العدالة الانتقالية في سوريا من تحديات بنيوية تعود أساساً إلى استمرار هيمنة المنظومة الأمنية والسياسية على مفاصل الدولة؛ مما يعرقل إمكانية تحقيق محاسبة فعّالة ومستقلة لمرتكبي الانتهاكات.

وتُشكّل هذه الهيمنة الأمنية عقبة رئيسية أمام التحقيق في الانتهاكات المرتكبة من قبل الأجهزة الأمنية والميليشيات الموالية، حيث تستمر حالات الإفلات من العقاب بشكل واسع، كما يتضح من استمرار بقاء شخصيات مثل "**أبو عمشة وحاتم أبو شقرة**" في مواقع قيادية رغم تورطهم في جرائم خطيرة، كاغتيال السياسية الكردية هفرين خلف [30]. وهذا الوضع يعكس هشاشة آليات العدالة التي لا تُطبق بفعالية، ما يؤدي إلى تهميش الضحايا وإحباط جهود المصالحة [31].

وفي السياق نفسه، يُعدّ فادي صقر مثالاً صارخاً على إفلات بعض الشخصيات المتورطة في جرائم حرب من العدالة الانتقالية، إذ تمكن، رغم سجله الدموي ودخوله في قوائم العقوبات الدولية، من الاندماج مجدداً ضمن المنظومة الحاكمة بعد سقوط النظام البائد، في خرقٍ واضحٍ لأسس المساءلة وسيادة القانون [32].

إلى جانب ذلك، تضافرت الأحداث الاجتماعية والنزاعات المحلية كعوائق إضافية أمام تطبيق العدالة الانتقالية، خاصةً في مناطق مثل الساحل السوري ومنطقة السويداء. ففي الساحل السوري جرت

---

[30] في 12 تشرين الأول 2019، أقدمت مجموعة مسلحة تابعة لفصيل أحرار الشرقية، بقيادة المدعو حاتم أبو شقرة، على تنفيذ عملية إعدام ميداني بحق السياسية الكردية هفرين خلف، على طريق M4 الدولي، في منطقة تخضع للنفوذ التركي. وقد وثّقت منظمات دولية، منها منظمة العفو الدولية، هذه الجريمة بوصفها خرقًا صارخًا للمادة (3) المشتركة في اتفاقيات جنيف، والتي تحظر الاعتداء على المدنيين، ما يجعل الفعل يرتقي إلى جريمة حرب. ورغم وضوح المسؤولية، لم يتم حتى الآن محاسبة الجاني أو الجهة الداعمة له". تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، انتهاكات ميليشيات الجيش الوطني السوري: دراسة حالة أبو عمشة، 2022.

[31] هند مالك حسن، أسعد طارش عبد الرضا: العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والآليات. مجلة العلوم السياسية، العدد59، 2020، ص 133.

[32] نيويورك تايمز: اسم فادي صقر يتحول إلى اختبار وطني لمصير العدالة الانتقالية في سوريا، 12 يونيو 2025، منشور على موقع الترا سوريا، https://ultrasyria.ultrasawt.com/ .

موجات من التوترات الأمنية والاعتقالات التعسفية، وارتُكبت انتهاكات واسعة بحق السكان المحليين، ومن ناحية أخرى تفاقمت الأوضاع في السويداء بسبب الصراعات الطائفية التي أدّت إلى اندلاع مواجهات دامية، مما زاد من تعقيد المشهد القانوني والاجتماعي[33]. مثل هذه النزاعات تُضعف من فرص التوافق المجتمعي الضروري لإنجاح العدالة الانتقالية، خاصةً في ظل ضعف المؤسسات القضائية وقلّة الموارد المتاحة.

ومن الناحية القانونية، يتعارض استمرار هيمنة الأجهزة الأمنية وتفشي الانتهاكات دون مساءلة مع التزامات سوريا بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، لا سيما المادة (2) التي تلزم الدولة باتخاذ تدابير فعّالة لحماية الحقوق وتحقيق العدالة دون تمييز[34]. كما يتنافى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للعدالة الانتقالية التي تؤكّد على ضرورة استقلالية الأجهزة المكلفة بالمحاسبة لضمان نزاهة وفعالية الإجراءات.

في ضوء ذلك، أرى من الضروري أن تُجرى إصلاحات جذرية لضمان استقلالية الهيئة العامة للعدالة الانتقالية وتعزيز قدراتها القانونية والعملية، مع التركيز على إشراك المجتمع المدني والضحايا في صياغة السياسات وتنفيذها، وتوفير الدعم المالي واللوجستي اللازم، وذلك لإزالة تأثير المنظومة الأمنية والسياسية التي تُشكّل حجر عثرة أمام تحقيق العدالة الحقيقية والمصالحة المستدامة.

وبالنظر للقانون رقم 20 لعام 2025 الذي أنشأ الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية في سوريا، وهو محاولة رسمية لتعزيز آليات المصالحة ومحاربة الإفلات من العقاب. فإنّ هذا القانون يعكس في جوهره استمرار هيمنة السلطة ذاتها التي تُتهم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. فالقانون على الرغم من وضعه هيكلاً مؤسسياً جديداً، إلّا أنّه يفتقر إلى ضمانات حقيقية لاستقلالية الهيئة ومنحها صلاحيات تنفيذية فعّالة للتحقيق والمحاسبة، مما يحدّ من قدرتها على كسر دائرة الإفلات من العقاب [35].

وفي السياق ذاته يؤدّي هذا التقييد القانوني إلى استمرار إعادة إنتاج نفس المنظومة السياسية والأمنية التي تتحكم بمفاصل الدولة، فتتحوّل العدالة الانتقالية إلى أداة رمزية لا تتجاوز إطار الخطاب الرسمي، دون تحقيق نتائج عملية على الأرض. ويتجلى ذلك في استمرار نفوذ قادة ميليشيات

---

[33] تقرير مركز توثيق الانتهاكات في الساحل السوري: "الأوضاع الأمنية والاجتماعية في الساحل بين 2020–2023"، 2024؛ تقرير المركز السوري للعدالة الانتقالية عن أحداث السويداء، 2023.

[34] المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) 1966.

[35] الجمهورية العربية السورية: الجريدة الرسمية. قانون رقم 20 لسنة 2025 بشأن العدالة الانتقالية، 2025.

ومجموعات مسلحة متهمة بجرائم حرب، كما في حالة "**أبو عمشة وحاتم أبو شقرة**" وعناصرهم، الذين لم تُفتح ضدهم تحقيقات جادة، بل تمت ترقيتهم، ما يرسّخ منطق الإفلات ويقوّض ثقة المجتمع في العدالة [36].

هذا الوضع ينعكس سلباً على المسارات الاجتماعية للمصالحة، إذ يفاقم النزاعات الطائفية والعرقية التي تستغلها الجهات المسيطرة لتعزيز تقسيم المجتمع وزيادة الاحتقان، خصوصاً في مناطق مثل الساحل والجنوب السوري وشمال شرق سوريا. بالتالي، فإنّ القانون 20 لسنة 2025 يمثل في صورته الحالية عائقاً إضافياً أمام تحقيق العدالة الانتقالية الحقيقية، إذ لا يعالج جذور الهيمنة الأمنية والسياسية، ولا يضع آليات فاعلة لمراقبة وإصلاح تلك الهيمنة [37].

لذلك، يتوجب إعادة النظر في القانون وإصلاح بنيته التنظيمية، بمنح الهيئة صلاحيات واسعة للتحقيق والمساءلة، وإشراك المجتمع المدني، وتأمين حماية فعّالة للضحايا والشهود، لضمان مصداقية العدالة وانتقالها من خطاب شكلي إلى واقع ملموس.

المطلب الثاني: التأثيرات الاجتماعية والصراعات الطائفية والعرقية كعوائق أمام تنفيذ العدالة الانتقالية:

تُشكّل البنية الاجتماعية السورية، ذات التنوع الطائفي والعرقي، بيئة معقدة تواجهها العدالة الانتقالية بصعوبات جمّة. فالانقسامات العميقة التي امتدت إلى نسج المجتمع أدّت إلى تصاعد النزاعات الطائفية والعرقية، مما عرقل جهود المصالحة الوطنية وأضعف الثقة المتبادلة بين مكونات الشعب السوري.

وفي هذا السياق، برزت أحداث السويداء كمثال صارخ على كيفية تأزم النزاعات الطائفية، إذ أدّت إلى وقوع قتلى وتهجير، ما فاقم الانقسامات الاجتماعية وأضعف فرص تطبيق العدالة الانتقالية بصورة فعّالة. وتزامن ذلك مع تصاعد حالات القمع والاعتقالات التعسفية في الساحل السوري، حيث

---

[36] منظمة العفو الدولية، سوريا: الإفلات من العقاب وانتهاكات مستمرة، 2023.

[37] أكرم الحاج: العدالة الانتقالية في البلدان العربية: تحديات وآفاق، مجلة الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2022، ص21.

استُخدمت الممارسات الأمنية القاسية لتعزيز هيمنة بعض الأطراف على السكان، مما زاد من حالة الانقسام وعدم الاستقرار[38].

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه النزاعات لم تكن مجرّد تصادم عابر، بل كانت جزءاً من استراتيجية أوسع للتأثير السياسي والاجتماعي عبر استغلال النزعات الطائفية، إذ استخدمت بعض الجماعات المُسلّحة والأطراف السياسية النزعة الطائفية كورقة لتحقيق مكاسب سياسية، مما ساهم في إذكاء الخلافات وتعميق الشرخ بين مكونات المجتمع. وهذا الاستغلال الطائفي يُعقّد بشكل كبير عملية بناء السلام ويحدُّ من فعالية أي جهود حقيقية نحو العدالة والمصالحة.

علاوةً على ذلك، ازدادت التحدّيات مع ظهور موجات التحريض الممنهج ضد الكرد في سوريا، والتي جاءت نتيجة لتضييق واسع على حقوقهم السياسية والاجتماعية، فقد تعرض الكرد لحملات ممنهجة استهدفت تهميشهم وحرمانهم من المشاركة الفاعلة، ولا سيما في مناطق مثل عفرين وسري كانية وكري سبي التي شهدت عمليات تهجير وجرائم ضد المدنيين الكرد على يد مجموعات مسلحة موالية لتركيا، مثل فصيل "سليمان شاه" الذي يتزعمه أبو عمشة والمتورط في الكثير من الجرائم. اللافت أن بعضاً من مرتكبي هذه الجرائم تمت ترقيتهم إلى مناصب قيادية، مما يعكس خللاً في آليات المحاسبة والقضاء [39].

بناءً على ما سبق، يتضح أنّ التحديات الاجتماعية الطائفية والعرقية بالإضافة إلى التحريض ضد الأقليّات تشكل معوّقات جوهرية أمام تطبيق العدالة الانتقالية. لذلك، من الضروري أن تضطلع الهيئة العامة للعدالة الانتقالية بدور فاعل في معالجة هذه القضايا، عبر تبني آليات شاملة تحمي حقوق جميع الأطراف، وتضمن محاسبة عادلة لجميع مرتكبي الانتهاكات، دون استثناء.

من الناحية القانونية، لا بدّ من تعزيز استقلال القضاء ورفع فعاليته لضمان محاسبة المسؤولين، بالإضافة إلى دعم برامج التوعية المجتمعية التي تعزز ثقافة التسامح والمصالحة، باعتبار ذلك عنصراً أساسياً في تخفيف النزاعات الاجتماعية وبناء سلام مستدام.

---

[38] المركز السوري للعدالة الانتقالية: أحداث السويداء: دراسة تحليلية لتأثير النزاعات الطائفية على المجتمع، 2024. ومركز توثيق الانتهاكات في الساحل السوري، الانتهاكات الأمنية في الساحل وأثرها على المجتمع 2024.

[39] المرصد السوري لحقوق الإنسان: انتهاكات بحق الأكراد في عفرين ودور الجماعات المسلحة، 2024. وتقرير المركز الكردي للدراسات القانونية: تحقيق العدالة الانتقالية وحماية حقوق الأقليات في سوريا، 2024.

في النهاية، إنّ تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا يتطلب فهماً عميقاً للبنية الاجتماعية المتعددة الأبعاد، وإدماج نهج شامل يجمع بين المحاسبة القانونية والإصلاح الاجتماعي، مع إيلاء اهتمام خاص بالأقليّات التي كانت الأكثر تضرراً من الصراعات والتمييز.

ونرى إنّ التأثيرات الاجتماعية المتجذرة في المجتمع السوري، وخاصة النزاعات ذات الطابع الطائفي والعرقي، تُعدُّ من أخطر المُعوّقات غير القانونية التي تواجه العدالة الانتقالية، فغياب الثقة المتبادلة بين مكونات المجتمع، وتغذية هذا الانقسام من قبل أطراف داخلية وخارجية، خلق واقعاً يصعب تجاوزه دون إجراءات جذرية.

إنّ تفشي الخطاب الطائفي والعنصري، واستغلاله من قِبل أطراف في مواقع النفوذ، لا يُعرقل فقط العدالة، بل يهدد وحدة الدولة والمجتمع، وما يزيد الأمر خطورة هو غياب سياسة رسمية واضحة للمصالحة، وغياب المحاسبة عن جرائم ارتُكبت بدوافع طائفية أو عنصرية، مثل الجرائم التي طالت المدنيين الكُرد في عفرين وسري كانية وكري سبي وحيي الشيخ مقصود والأشرفية، أو التي حدثت نتيجة التوترات الطائفية في الساحل والجنوب السوري، وعليه فإنّ أي محاولة لتحقيق العدالة الانتقالية دون الاعتراف بهذه التشققات العميقة والعمل على معالجتها، تبقى قاصرة وغير قادرة على بناء سلام مستدام.

لذلك أرى أنّ الحل لا يكمن فقط في المحاكمات أو الجبر القانوني، بل في إطلاق حوار وطني شامل، يترافق مع إصلاحات دستورية ومؤسساتية حقيقية، تُعيد بناء الثقة المجتمعية وتضمن التمثيل العادل لجميع المكونات.

الخاتمة

إنّ البحث في مسار العدالة الانتقالية في سوريا لا يمكن أن يكون محايداً أو مجرّداً، لأنّه يتعامل مع واقع سياسي وأخلاقي بالغ التعقيد، وذاكرة جماعية مثقلة بالدم، والخذلان، والإفلات من العقاب.

وفي هذا السياق، لا بدّ من الاعتراف بأنّ العدالة الانتقالية في سوريا، ليست ترفاً قانونياً، بل ضرورة وجودية لمنع تكرار المأساة، وحماية ما تبقى من النسيج الوطني المفكك. وقد تم مؤخراً تأسيس هيئة وطنية للعدالة الانتقالية كخطوة أولى نحو هذا المسار، ورغم التحديات البنيوية والسياسية التي تحيط بها، فإنّ هذه الهيئة تمثّل من حيث المبدأ بداية ضرورية لأي مشروع عدالة حقيقي، شريطة أن تتصف بالاستقلال والحياد، وألّا تتحول إلى أداة بيد أي طرف سياسي أو عسكري.

وإنّ العدالة الانتقالية الحقيقية يجب أن تكون مبنية على الاعتراف الكامل بالانتهاكات من كافة الأطراف، وإعادة الاعتبار للضحايا دون تمييز، خصوصاً أنّ سجلّ الانتهاكات في سوريا ليس محصوراً بزمن معيّن أو طرف واحد. فقد شهدت البلاد، وخصوصاً المكوّن الكردي فيها، سلسلة طويلة من الجرائم المنظمة والانتهاكات المتعمّدة، بدأت منذ عقود على يد النظام السوري البائد الذي انتهج سياسات التمييز والتجريد من الجنسية، وحرمان الكرد من أبسط حقوقهم السياسية والثقافية والاقتصادية، إلى جانب قمع أي حراك مدني كُردي، وارتكاب مجازر بحق ناشطين ومواطنين كرد، لا سيما في مناطق مثل قامشلي، وعامودا، وعفرين.

وفي المرحلة الحالية، لم تتوقف هذه الانتهاكات، بل اتخذت شكلاً جديداً على يد الجيش السوري الجديد، الذي يضمّ في صفوفه جماعاتٍ مسلحة موالية لتركيا باتت تفرض سلطتها على الأرض في شمال سوريا، وخاصةً في مناطق ذات غالبية كُردية مثل عفرين وتل أبيض ورأس العين. وقد مارست هذه الجماعات جرائم موثّقة بحق المدنيين الكُرد، شملت التهجير القسري، مصادرة الأملاك، الاعتقالات التعسفية، والتعذيب في سجون سرّية، وتغيير الطابع الديموغرافي لتلك المناطق. كما طالت الانتهاكات النساء والأطفال، وسُجّلت حالات اغتصاب، واختفاء قسري، وسط غياب كامل لأي محاسبة أو مساءلة، وبتواطؤ مباشر من سلطات الاحتلال التركي أو بتغاضٍ منه.

النتائج:

1- العدالة الانتقالية في سوريا لا يمكن تحقيقها في ظل بقاء ذات البنية الأمنية والسياسية التي أنتجت الانتهاكات، وأعاقت قيام مؤسسات مستقلة وفعّالة.

2- المُكوّن الكُردي في سوريا تعرّض لتمييز مؤسسي وجرائم متعمدة من النظام السابق، ولا يزال يتعرّض لانتهاكات جسيمة من قِبل جماعات مسلحة مدعومة من تركيا ضمن الجيش السوري الجديد، في ظل صمت دولي واضح.

3- غياب الإرادة السياسية الحقيقية لتبني العدالة الانتقالية يعكس رغبة ضمنية في الحفاظ على الإفلات من العقاب وضمان عدم المساءلة المستقبلية.

4- انقسام المجتمع السوري على أسس طائفية وعرقية يُضعف فرص بناء سردية موحّدة للحقيقة، ويجعل المصالحة الوطنية هدفاً بعيد المنال.

5- تضارب الولاءات المحلية والإقليمية والدولية داخل سوريا، واستمرار نفوذ الجماعات المُسلّحة، يؤدّي إلى تشظي الجهود القانونية والحقوقية، ويقوّض أي مقاربة موحدّة للعدالة.

6- هناك غياب شبه تام للمساءلة الداخلية، ما يفرض الاعتماد شبه الكلي على آليات العدالة الدولية أو المختلطة، والتي ما زالت تصطدم بعوائق قانونية وسياسية كبيرة.

7- عدم إشراك الضحايا والمجتمعات المحلية، خاصة الأقليّات مثل الكُرد والدروز والعلويين، في صياغة مسار العدالة، يُفقد أي عملية مصداقيتها وجدواها القانونية.

التوصيات:

1- تأسيس الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية يُمثّل خطوة إيجابية، لكن ذلك يحتاج إلى بنية حماية قانونية واستقلال فعلي، كي لا تتحوّل هذه الهيئة إلى إطار صوري أو أداة بيد السلطة.

2- دعم برامج التوعية المجتمعية بحقوق الإنسان، والعدالة، والمصالحة، لتهيئة المناخ الاجتماعي لقبول المحاسبة كشرط للمستقبل، وليس كعقوبة للماضي فقط.

3- دعوة المجتمع الدولي لربط أي تسوية سياسية أو دعم مالي لسوريا، بتفعيل آليات العدالة الانتقالية وضمان حقوق الأقليّات وفق المواثيق الدولية.

4- تشكيل هيئة وطنية مستقلة للعدالة الانتقالية، تُمنح ولاية حصرية لمتابعة قضايا الانتهاكات، وتعمل بشفافية وتحت رقابة دولية، بعيداً عن تأثير القوى السياسية والعسكرية.

5- العمل على تفكيك الأجهزة الأمنية التي ثبت تورطها في الجرائم الجسيمة، وإعادة هيكلة القطاع الأمني والعدلي وفق مبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

6- إطلاق مشروع وطني للحقيقة والمصالحة، بإشراف مؤسسات مجتمع مدني نزيهة، يهدف إلى توثيق الانتهاكات من كافة الأطراف، وبناء ذاكرة جماعية تحفظ الحقوق وتُرسّخ مبدأ عدم التكرار.

7- تفعيل دور القضاء الدولي والمحاكم المختلطة في محاكمة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة، لا سيما في ظل فشل القضاء المحلي أو خضوعه لهيمنة سياسية.

8- تشجيع الحوار المجتمعي العابر للهويات الفرعية، والتركيز على مشاريع بناء السلام المجتمعي والمصالحة المحلية، لتجاوز حالة الانقسام والتوجّس بين المكوّنات.

إنّ أي مشروع للعدالة الانتقالية في سوريا لن يكون كاملاً ما لم يُنصف جميع الضحايا، ويُحمّل جميع الجناة المسؤولية، بغضّ النظر عن الجهة التي ينتمون إليها أو اللحظة التي ارتكبوا فيها جرائمهم. فالكُردي الذي جُرّد من جنسيته بالأمس، وهُجّر من بيته اليوم، يستحقّ عدالة لا تتجزأ. والعدالة التي تُقصي أو تُساوم، ليست عدالة، بل إعادة إنتاج للظلم بصيغ قانونية. ولذلك، فإنّ بناء سوريا جديدة، لا يمرّ عبر صفقات سياسية فوقية، بل عبر عدالة حقيقية تُؤسس لسلام دائم، وكرامة لكل مواطن، من عفرين إلى السويداء، ومن الحسكة إلى الساحل.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

1- أحمد صادق صبحي: العدالة الانتقالية وآليات المصالحة الوطنية. دار النهضة العربية، القاهرة، 2015.

2- خليل الزعبي: إصلاح مؤسسات الدولة بعد النزاع: دراسة قانونية في ضوء التجارب العربية. القاهرة: المركز العربي للعدالة، 2022.

3- شيار زعيم عيسى: التغير الديمغرافي في المناطق المحتلة في ضوء القانون الدولي الإنساني، شمال سوريا أنموذجاً. دار هاتريك للنشر والتوزيع، ط1، 2024.

4- عامر حادي عبد الله الجبوري: العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها. دار العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2018.

5- محمد الجبري: العدالة الانتقالية والحق في الحقيقة: دراسة مقارنة. بيروت: دار المنظومة العربية، 2023.

6- محمد حسن: الصراعات الاجتماعية وتأثيرها على بناء الدولة في سوريا. دار الفكر العربي، القاهرة، 2022.

ثانياً: الأطاريح:

1- سعاد خوجة: العدالة الانتقالية، أطروحة دكتوراه في القانون العام مقدمة إلى جامعة الإخوة منتوري قسنطينة. الجزائر، 2017.

ثالثاً: المجلات العلمية:

1- إبراهيم شاكر محمود الجبوري: نظاق الجرائم الدولية التي تتناولها العدالة الدولية ومعوقات تطبيقها. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد40، 2014.

2- أكرم الحاج: العدالة الانتقالية في البلدان العربية: تحديات وآفاق، مجلة الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2022.

3- إياد يونس محمد الصقلي: عامر عبد الله الجبوري، العدالة الانتقالية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية، المجلد 5، العدد18، 2016.

4- تامر محمد محمد صالح: ذاتية المساءلة الجنائية كأحد آليات العدالة الانتقالية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 56، 2014.

5- خالد المصري: العدالة الانتقالية وبناء السلام في الدول العربية. مجلة الدراسات السياسية والقانونية، العدد 15، 2020.

6- خالد عبد الله علي وفتحي محمد الحياني: آليات تقييد مبدأ عدم الإفلات من العقاب خلال فترة العدالة الانتقالية. مجلة دراسات إقليمية، السنة 15، العدد48، 2021.

7- رانيا العلي: التحديات القانونية للعدالة الانتقالية في سوريا. مجلة القانون الدولي، العدد 9 للعام 2019.

8- رسل علي والي وبسمة رحمن عودة: العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد العام 2003. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد 3، العدد41، 2021.

9- زينب محمد صالح: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وآليات تطبيقهما في المجتمع العراقي. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد16، 2014.

10-سامي ناصر: العدالة الانتقالية: مفاهيم وأدوات. دار النهضة العربية، بيروت، 2018.

11-سليم حميداني وسهام عباس: نحو نموذج موحد للعدالة الانتقالية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد74، 2021.

12–عبد العزيز عليوي عبد: العدالة الانتقالية وأثرها في تعزيز التعايش السلمي في العراق، مجلة الدراسات الدولية، العدد 81، 2020.

13–عماد رزيك عمر: تحديات العدالة الانتقالية في المجتمعات المنقسمة – الدروس المستفادة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، العدد 63، 2020.

14–عمر عبد الحميد عمر: مفهوم العدالة الانتقالية من وجهة نظر القانون الدولي العام، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 4، العدد 2، 2019.

15–عمر عبد الحميد عمر: مفهوم العدالة الانتقالية من وجهة نظر القانون الدولي العام، مجلة تكريت للحقوق، السنة 4، المجلد 4، العدد2، 2019.

16–فاطمة بوخاري وبوزيان مكلكل: العدالة الانتقالية في القانون الدولي. مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 11، العدد1، 2020.

17– هند مالك حسن وأسعد طارش عبد الرضا: العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والآليات، مجلة العلوم السياسية، العدد59، 2020.

18–يوسف عناد زمل وزينب محمد صالح: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد21، 2016.

رابعاً: التقارير:

1– تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن سوريا، حول انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا 2011–2023، جنيف، 2023.

2– تقرير المرصد السوري لحقوق الإنسان حول الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة في سوريا، دمشق، 2022.

3– تقرير المرصد السوري لحقوق الإنسان حول انتهاكات بحق الأكراد في عفرين ودور الجماعات المسلحة، 2024.

4– تقرير المركز السوري للعدالة الانتقالية عن أحداث السويداء، 2023.

5– تقرير المركز الكردي للدراسات القانونية: تحقيق العدالة الانتقالية وحماية حقوق الأقليات في سوريا، 2024.

6– تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مفهوم العدالة الانتقالية وأدواتها، نيويورك، 2010.

7- تقرير مركز توثيق الانتهاكات في الساحل السوري: "الأوضاع الأمنية والاجتماعية في الساحل بين 2020-2023"، 2024.

8- تقرير مركز توثيق حقوق الإنسان في شمال شرق سوريا حول الانتهاكات في عفرين 2018-2021، قامشلو، 2022.

9- تقرير منظمة العفو الدولية، حول انتهاكات حقوق الإنسان في الساحل السوري، 2023.

10- تقرير منظمة العفو الدولية، سوريا: حول الإفلات من العقاب وانتهاكات مستمرة، 2023.

11- تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، انتهاكات ميليشيات الجيش الوطني السوري: دراسة حالة أبو عمشة، 2022.

12- المركز السوري للعدالة الانتقالية: أحداث السويداء: دراسة تحليلية لتأثير النزاعات الطائفية على المجتمع، 2024. ومركز توثيق الانتهاكات في الساحل السوري، الانتهاكات الأمنية في الساحل وأثرها على المجتمع 2024.

13- مركز دمشق لحقوق الإنسان، تحليلات قانونية حول العدالة الانتقالية في سوريا، 2024.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

1-المرصد السوري لحقوق الإنسان: تقرير بتاريخ 21 تموز 2025: المرصد: أكثر من 1000 قتيل في أعمال العنف بالسويداء، منشور على الموقع الرسمي:

https://www.syriahr.com

2-المرصد السوري لحقوق الإنسان: تقرير "المرصد: أكثر من 1000 قتيل في أعمال العنف بالسويداء، 2025/07/21، www.syriahr.com.

3-المرصد السوري لحقوق الإنسان، شبكة روداو ديجيتال، 7 تشرين الأول 2025./https://www.rudawarabia.net

4-نيويورك تايمز: اسم فادي صقر يتحول إلى اختبار وطني لمصير العدالة الانتقالية في سوريا، يونيو 2025، منشور على موقع الترا سوريا، https://ultrasyria.ultrasawt.com/ .